مدى الثقة فى هيئة الأمم المتحدة

لا جدال فى أن ديباجة ميثاق هيئة الأمم المتحدة لا تكون بذاتها جزءاً منفصلا بل تندمج مع الميثاق نفسه فى مقاصده ومبادئه. وتقول الديباجة: « نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للانسانية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال وللنساء وللأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً فى سلام وحسن جوار وأن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدولى وأن نكفل بقبولنا مبادىء معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة .. الخ »

ولقد أخذت هذه الديباجة من صدر الدستور الأمريكى وكتبها الرئيس سمطس رئيس حكومة جنوب أفريقيا وقصد بعبارة « نحن شعوب الأمم المتحدة » الإشارة إلى أساس الحكم الديمقراطى وهو رغبة الشعوب التى تنطق باسمها الحكومات المختلفة ...

ومن أهم مقاصد هيئة الأمم المتحدة: حفظ السلم والأمن الدولى وإنماء العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية.

والقارىء لمبادىء الميثاق يحس بأنها فى جملتها تطابق مبادىء عصبة الأمم القديمة، غير أن الميثاق كان صريحاً وقوياً فى تقريره لمبدأ المساواة فى السيادة بين الأمم كبيرها وصغيرها وهذا المبدأ من أهم الحجج التى استندت إليها مصر فى دعواها لدى مجلس الأمن.

والمعروف أن الميثاق قد دخل فى دور التنفيذ منذ يناير سنة ١٩٤٦ ومعنى ذلك أن عمر الميثاق أقصر جداً من أن يحتمل حكماً عليه بالنجاح أو بالفشل .. غير أننا لا نهتم فى الحكم بالمقاييس الزمنية وسننظر من زاوية أخرى وهى كيفية العمل: ولقد جاء فى تقرير السيو تريجف لى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة فى تقريره السنوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يأتى:

« إنه على الرغم من أن ١٦١١ إجتماعاً من التى عقدت حتى نهاية ٣٠ يونيو من عام ١٩٤٧ دلت على الاعتماد على الهيئة الدولية. فإن الحالة الدولية لم تتحسن فى خلال العام »

ويبدو أن هذه الاجتماعات الكثيرة قد طويت فى زمن قصير جداً، وكان يمكن توزيعها على سنوات ممدودة لو أننا قارناها بعدد الاجتماعات فى عصبة الأمم الماضية. ولعله يكون من المناسب ألا يفوتنا تعليل هذه الكثرة بالسياسة اللتوية التى تجرى عليها هيئة الأمم المتحدة والتى لا تتسم بميزة الصراحة وحسن النية ... ولقد اكتوت مصر — وما زالت — بسياسة المساومات والمصالح التى يجرى عليها مجلس الأمن والتى تتطلب عادة وقتاً طويلا فى أخذ ورد كما فى البيع المعتاد ومهما كان الأمر فسنسجل على هيئة الأمم ما لاحظناه فى عملها، ومقدار التطابق بين ما هو على الورق وما خرج إلى حيز التنفيذ، وسنرى التيارات المختلفة التى تسرى الآن فى أروقة هذه الهيئة، وهل هذه التيارات فى جانب الميثاق أم أنها هادمة له ؟

ولا يخفى أن الإيمان بميثاق هيئة الأمم قد خفت حدته وأصبح الكتّاب يشبهونه بميثاق الاطلنطى الذى غرق فى المحيط ومازال الغواصون يبحثون عنه فى القاع حتى إن برناردشو الكاتب الإيرلندى الساخر قد لاحظ أن الرئيس روزفلت وهو المقترح للميثاق نسى أن يضع إمضاءه عليه !

ومن الواضح أن إيمان الشعوب بالميثاق هو القوة الحقيقية التى يرتكز عليها فإذا ما قل هذا الإيمان ولو بمقدار ذرة زلت حتماً قيمة الميثاق مهما كانت عظمة ما فيه من مبادىء ...

وستكون المسألة فى نظر الشعوب عوداً لقصة عصبة الأمم التى دمغها المؤرخون بالفشل ونعتوها بالتهريج الدولى.

إن ميثاق الهيئة جميل جداً .. تقرأه فيحملك إلى عالم تتمتع فيه حقاً بحلاوة المعانى الإنسانية .. إنه يكرر دائماً فى فقراته مايؤكد فى الذهن بأننا على وشك تحقيق أسرة عالمية حقة يسودها حكم القانون الدولى .. وهذا الميثاق كان حجة فى يد أغلب الفقهاء

الذين يعترفون بوجود قانون دولى وكان فى الوقت نفسه ضربة قاصمة لمن أنكر ذلك منهم وعاش فى تشاؤمه وشكه من وجود عالم دولى يكون أسرة واحدة لها قانون محتوم .

هذا الميثاق يعيبه أمر جوهرى . فهو ما زال على الورق لم ينتقل بروحه بعد إلى ميدان التطبيق . ولقد دل العمل على أن هناك بوناً شاسعاً بين المكتوب والمعمول به . وكل الظواهر الدولية التى يلمسها القارىء حجة قوية فى يده تؤيد ما نقول .. على أنه يهمنا كثيراً أن نبين علة وجود هذه الشقة أو الفارق الملموس الذى أشرنا إليه وقد تخلينا بعض البوارق العارضة التى تبدو فى المحيط الدولى . وهذه قصيرة العمر أشبه شىء بحباب الماء سرعان ما يتلاشى .. لذلك ستكون نظرتنا ممتـــدة إلى الماضى تصل به ما هو كائن فى زماننا هذا . لأننا نعلم أن القصة الإنسانية بطيئة السرد تتشابه حوادثها . وقليلا ما تتغير . والتاريخ يعيد نفسه دائماً ...

ولقد رأينا أن النقص ليس فى الميثاق نفسه بل فى تطبيقه والفشل فى التطبيق نتيجة لوجود عاملين هامين يبرزان جلياً لكل من يتتبع أعمال هيئة الأمم المتحدة . وقد توجد عوامل ثانوية أخرى غير أنه لا شك أن تضارب المذاهب المختلفة فى العالم وتفشى وباء عدم الاكتراث بين الدول هما أخطر الفوائك بالميثاق

وإذا كان العامل الأول وهو تضارب المذاهب يبدو للقارىء جديداً فى السياسة الدولية لم نألفه مثلا منذ ربع قرن ! إلا أننا كما قلنا لا نقف أمام الأمور العارضة ، ونرى بحق أن تضارب المذاهب من ديمقراطية وشيوعية وفاشية هو صورة جديدة لما هو راسخ فى التاريخ السياسى لسياسة توازن القوى منذ القرن السابع عشر ... والمعروف أن سياسة توازن القوى برزت جلية فى صورة شديدة الوضوح أثناء القرن التاسع عشر ، وخاصة منذ هزيمة نابليون فى واترلو .. إذ أن كل ما عقد بعد ذلك من مؤتمرات كان لتقسيم أوربا تقسيما روعى فيه إيجاد التوازن بين القوى المسيطرة على السياسة الأوربية حينذاك ، ومما لا شك فيه أن إضعاف فرنسا كان نتيجة لهذه السياسة .. على أن هذا لا يهمنا تقريره بالقدر الكبير الذى نلاحظ به نتائج التمسك بهذه السياسة . والملاحظ أن سياسة التوازن أدت إلى حروب كثيرة فى القرن التاسع عشر . كما أن هذه السياسة هى التى جرت إلى الحرب العالمية الأولى متخذة فى أثناء ذلك كله صوراً مختلفة من سياسية إلى اقتصادية إلى اجتماعية .. وكانت صورتها الأخيرة فى الحرب العالمية الثانية بارزة جلية فى ناحيتها الاجتماعية من التضارب بين نظم الحكم المختلفة .. فترددت قوية كلمات الديمقراطية والنازية والشيوعية والفاشية والدكتاتورية .

ولقد قضى على أكثر هذه النظم كنتيجة محتومة لفوز غريماتها من النظم الأخرى ولم يبق ظاهراً فى محيطنا الدولى الآن سوى نظامين قويين هما الديمقراطية والشيوعية . وانقسمت تبعاً لذلك دول العالم إلى معسكرين متقابلين يتقاسمان النظر فى المسائل الدولية . وخلاصة القول أن مصير العالم الآن تتنازعه كتلتان : الكتلة الشرقية ومقاليدها بيد روسيا والكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة .. ويقف الميثاق بينهما .. فإذا ما أراد أحد الطرفين أن يأخذ بتطبيق نص فى الميثاق لم ينس أن هناك فى الجانب الآخر غريمه يتربص به الدوائر الأمر الذى جعل نظرات كل من الطرفين فى تفسير الميثاق مغرضة لا تتوائم مع التفسير الصحيح بقدر ما هى مشبعة بالحذر والشك من الطرف الآخر

ففى مسألة إيران قامت الكتلة الغربية بتطبيق مبادىء الميثاق خير تطبيق . فقالت : إن وجود جنود دولة أجنبية فى أراضى دولة عضو فى الهيئة مما يخل بمبدأ المساواة فى السيادة المنصوص عليه بين الدول . وقال مستر بيفن فى أثناء نظر المسألة أمام مجلس الأمن :

« إن الحكومة البريطانية تأسف لأى اتفاق يبدو كأنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية كرهاً فى وقت كانت فيه الحكومة السوفيتية لا زالت تحتل جزءاً من الأراضى الإيرانية فإنه لم يكن مستساغاً أن تجرى مفاوضات بين دولة عظمى ودولة صغيرة أو أن يشرع فيها أو أن تسعى فيها دولة عظمى فى الحصول على مزايا من دولة صغيرة متوسلة فى ذلك باحتلال أراضى هذه الدولة احتلالا عسكرياً »

(البقية فى العدد القادم)

عبد المنعم محمد عبد المجيد
كلية الحقوق